



«لدينا في إيران نفس آلية الفساد التي استخدمت في أيام الاتحاد السوفياتي، المقربون من السلطة العليا تم تكريمهم بأعلى الرواتب فوق القانون للمحافظة على ولائهم».

سعيد ليلان
خبير في الشؤون الاقتصادية الإيرانية



«النواب المنخطفون في الحشد الشعبي قد يفضلون بشكل صريح وواضح خلال جلسة البرلمان المقبلة نتيجة غياباتهم المتكررة عن الجلسات».

سليم الجبوري
رئيس مجلس النواب العراقي

فساد أصحاب العمائم.. ثورة هادئة تنخر أركان النظام الإيراني

● رشاوى واختلاسات ومحسوبة تنتشر في جميع مفاصل الدولة ● رقعة الفساد تكبر في إيران لأن الفاسدين لديهم السلطة



صادق لاريجاني لحسن روحاني: لا أحد بعيد عن شبكات الفساد

رئيس السلطة القضائية في إيران متهم بتحويل 310 ملايين دولار أميركي من قيمة الكفالات المالية التي يدفعها المتهمون

تختف قضية الرواتب حتى ظهرت قضية فساد في بلدية طهران، حيث اتهم مسؤولون فيها بتوزيع أراض على بعض المسؤولين. وعرفت القضية باسم «العقارات الفلكية» ويقول متابعون إنه تم تسريبها ردًا على تسريبات رواتب المسؤولين في حكومة روحاني. ويبرز في القضية اسم عمدة طهران اللواء محمد باقر قاليباف، أحد قادة الحرس الثوري، ومنافس حسن روحاني.

بموازاة ذلك ظهرت فضيحة اختلاس مبالغ ضخمة من أموال صندوق ائدار التربويين. ويتهم المسؤولون في هذا الصندوق بتقديم تسهيلات وقروض لمعارف أو مقابل رشاوى. ووصلت الفضائح إلى فريق السيدات لكرة القدم، الذي قام الاتحاد الإيراني لكرة القدم بحله، في صائفة 2016، بعد الكشف عن سرقة مليار تومان (30 ألف دولار) من الحساب البنكي للفريق.

وفي يناير 2017 تقدّم أربعون نائباً برسالة مفتوحة لرئيس السلطة القضائية الإيراني صادق إفرها لاريجاني بإجراء محاكمة سريعة لحسين فريدون شقيق الرئيس الإيراني بتهمة تلقيه رشوة من رسول دانيال زادة أحد أبرز متهمي ملف الفساد الاقتصادي في البلاد.

ويقول متابعون للشأن الإيراني إن «روحاني طرد الفاسدين من جماعة الرئيس السابق محمود أحمددي نجاد واستبدلهم بمجموعة من أصدقائه الفاسدين».

وكان المرشد الأعلى منع حسين فريدون وهو مستشار الرئيس الإيراني الخاص الذي يرأس مجلس المعلومات والإعلام في حكومته، ورئيس مكتب روحاني، محمد نهاوندیان، من المشاركة في اجتماعات مجلس الوزراء منذ أكثر من عام بعدما تصاعدت حدة الجدل ضدهما.

وفيما يضع المرشد الأعلى يده على ثروة من مليارات الدولارات من العقارات المصادرة من مواطنين هربوا إبان الثورة، ورد اسم ابنه مجتبی ضمن تقارير تقول إن حوالي 1.6 مليار يورو من عائدات النفط أودعت لحسابه عن طريق البنك المركزي عام 2011 دون أي حق.

يعلم الإيرانيون أن فرص محاسبة المسؤولين باختلاف توجهاتهم ومراتبهم ضئيلة وأن ما يتم الإعلان عنه أمر مقصود ومدروس في سياق إسكات المعارضين ومحاولة تخفيف الاحتقان في صفوف الإيرانيين الذين يجتو الفقر المدقع على 15 بالمئة منهم، فيما يعاني 30 بالمئة من الشباب من البطالة.

ويعرف عدد كبير من هذا الشباب، الذي لا ينتمي لا إلى التيار الإصلاحى البراغماتي ولا إلى التيار المحافظ المتشدد، أنه من الصعب محاربة الفساد داخل المؤسسات والدوائر الرسمية الإيرانية.

لكنهم واعون بأهمية ما حذر منه أحمد توكلي، نائب سابق عن التيار المبدئي في طهران، بأنه «لا يمكن إسقاط الجمهورية الإسلامية من خلال انقلاب عسكري أو ثورة مخملية»، بل ستكون نهاية «النظام الإيراني من خلال انتشار الفساد الاقتصادي والإداري في جميع أركانه ومؤسساته الرسمية»، وهو ما يعلمه النظام ويخشاه ويقلل من فرص الإصلاحيين في انتخابات مايو المقبل.

لمدة 13 عاما و50 جلدة بتهم تتعلق بالحصول على تسهيلات مالية بطرق غير مشروعة ودفع رشاوى لعدد من الشخصيات النيابية والسياسية.

وتبرز أيضا قضية محمد رضا رحيمي، النائب الأول للرئيس السابق محمود أحمددي نجاد، الذي أدين بتهمة الترشح بطرق غير مشروعة وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات وتسديد غرامة بقيمة 300 ألف دولار وسداد تعويض بقيمة 800 ألف دولار.

تذكر فضيحة رحيمي، بمجموعة قضايا ظهرت في عهد أحمددي نجاد، خصوصا في الفترة الأخيرة من حكمه حيث تصاعد الغضب الشعبي ضده، فيما بدأ يشكل قلقا للتيار المحافظ؛ فكان أن ظهرت قضية سرقة ثلاث ناقلات نفط عملاقة، أثيرت على إثرها ضجة قوية، واتهم عدد من مسؤولي حكومة نجاد بسرقة هذه الناقلات وبيعها عن طريق تاجر يوناني.

ووع احتدام فضائح الفساد المتبادلة تم تسريب ونائق تظهر رواتب المسؤولين في إدارة حسن روحاني. كشفت الوثائق عن حصول مسؤولين ووزراء في حكومة روحاني على رواتب فلكية، في وقت وصل فيه معدل الفقر في البلاد إلى أعلى مستوياته.

وبلغت بعض الرواتب حوالي 622 مليون ريال إيراني، أي ما يعادل 20 ألف دولار، في الوقت الذي يبلغ فيه متوسط الراتب لموظفي الحكومة والمؤسسات والدوائر الرسمية والخاصة 400 دولار أميركي شهريا. ولم

أبادي، نائب وزير التعاونيات والعمل والرعاية الاجتماعية في إيران، بأن رقعة الفساد تكبر في إيران لأن «الفاسدين» لديهم قوة في السلطة. وحذرت مؤسسة غان، المعنية بمحاربة الفساد وتقديم المشورة إلى المؤسسات والمستثمرين، من خطر الاستثمار في إيران حيث ترتفع معدلات الفساد.

فساد بالجملة

جاء في تقرير للمؤسسة حول الفساد في إيران صدر في شهر أبريل الجاري أن المؤسسات التي تدير مشاريع في إيران أو تخطط للاستثمار في هذا البلد، بعد رفع جزء من العقوبات، تواجه مخاطر عالية جدا بسبب انتشار الفساد. وأضاف أن النظام السياسي يرعى المحسوبية المنتشرة في جميع قطاعات الاقتصاد. وكثيرا ما يضطر المستثمرون لتقديم رشاوى للحصول على الخدمات والتصاريح وتمير العقود.

وفي حين توجد قوانين متعددة ترمم مختلف أشكال الفساد في القطاعين العام والخاص إلا أنها لا تنفذ بفعالية، والإفلات من العقاب أمر متفش؛ وما أعلن عنه من محاكمات لمسؤولين متهمين بالفساد ليس سوى نقطة في بحر الفساد الذي تغرق فيه البلاد.

ومن بين أشهر القضايا التي يتذكرها الإيرانيون قضية شهرام جزايري رجل الأعمال الإيراني الذي أدين، في مرات عديدة، بالترشح غير المشروع. وحكم عليه، سنة 2016، بالسجن

الموالة لإيران تسبب انقسامات داخل التحالف الشيعي العراقي

حزب الله وحركة النجباء، وهذه القوات تدبى بالوالة الديني للمرشد الإيراني علي خامنئي. أما ائتلاف المواطنين فمزال موقفه متراجعا بين الموقفين، وهو يؤيد بقاء

الفصائل الشيعية قوة أمنية تابعة إلى الحكومة، وفي الوقت نفسه فإن الفصائل التابعة له مثل سرايا عاشوراء وسرايا الجهاد والبناء وسرايا أنصار العبيدة التي لها علاقات وثيقة مع الفصائل الموالية لإيران.

وبينما ترفض الفصائل الشيعية التابعة إلى الحكيم ومقتدى الصدر المشاركة في الصراع السوري، فإن الفصائل الموالية لإيران تعتبر العراق وسوريا جبهة واحدة.

تتعلق نقطة الخلاف الأخرى بطريقة الحكم في العراق مستقبلا، حيث يروج ائتلاف دولة القانون ورئيسه المالكي بقوة منذ الآن إلى مبدأ الأغلبية السياسية في الانتخابات المقبلة عبر توحيد القوى الشيعية، ويسعى لاستثمار شعبيته والتحالف مع الفصائل الشيعية القريبة من إيران لتحقيق ذلك.

لكن التيار الصدري يرفض تشكيل حكومة غالبية داخل التحالف الشيعي، وفي الأونة الأخيرة بدأ يتقرب من القوى المدنية والليبرالية متبعدا عن الأحزاب الشيعية التقليدية. أما الحكيم فيبدو متراجعا في هذه القضية أيضا، وأعلن قبل أيام عن رؤية جديدة للحكم مستقبلا أطلق عليها اسم «الأغلبية الوطنية» التي تعتمد على كتل سياسية ليست مذهبية، وهي فكرة صعبة التحقق في الوقت الراهن بسبب الانقسامات الحادة. ستكون الانتخابات التشريعية مطلع العام المقبل حساسة ومصيرية، وتمثل اختبارا مهم للتحالف الشيعي الذي حكم البلاد على مدى عقد من الزمن.

ذلك بشدة. ونقل موقع نقاش عن النائب عن كتلة الأحرار التابعة إلى التيار الصدري غزوان فيصل قوله إن «ترشيح المالكي لرئاسة التحالف يعتبر عودة إلى الدكتاتورية».

حتى عام 2014 كانت الخلافات بين مكونات التحالف تقتصر على من يترأس الحكم في البلاد، والصراع كان يدور بين مؤيد ومعارض للمالكي، ولكن الخلافات تطورت كثيرا بعد الحرب على تنظيم داعش، والصراع يدور اليوم حول ملفات وعدة.

أولى هذه الخلافات تتعلق بقوات الحشد الشعبي، وبرغم أنها تابعة قانونيا للحكومة إلا أنها ليست خليط متجانسا، فالتيار الصدري يدعم فكرة رئيس الوزراء حيدر العبادي في حل هذه القوات بعد هزيمة داعش ويؤيدهما في ذلك المرجع الشيعي علي السيستاني.

ولكن ائتلاف دولة القانون يسعى للإبقاء على قوات الحشد الشعبي باعتبارها قوة أمنية إلى جانب الجيش والشرطة، وتؤيد ذلك الفصائل الشيعية القريبة من إيران وأبرزها منظمة بدر وعصائب أهل الحق وكتائب

القانون الموالي للعبادي، أما الفريق الثاني فضم الجزء الأكبر من ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي الذي رفض العبادي وأصر على بقاء العبادي في الحكم، وهو ما لم يحصل.

وبعد ثلاثة أعوام على تشكيل الحكومة، تبسو الخلافات بين المكونات الثلاثة أعمق وأكثر تعقيدا، إثر المستجدات السياسية والأمنية التي طرأت على البلاد.

ويقول النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي المقرب من رئيس الوزراء العبادي «فوجدنا بإعلان الحكيم، الوقت مازال مبكرا للحديث عن اختيار بديل، والغريب أن هذه القضية لم تناقش داخل الاجتماعات الدورية بين أعضاء الكتلة، ربما التناقض كان بين نواب التحالف حول قضايا نوقشت مؤخرا في البرلمان وراء السب».

واختيار بديل عن الحكيم مهمة ليست بالسهلة وربما تستغرق أشهرا طويلة، وبينما أعلن ائتلاف دولة القانون ترشيح المالكي ليكون رئيسا للتحالف، يرفض التيار الصدري



تصدع الصف الشيعي

بات الإيرانيون يتطلعون إلى موسم الانتخابات لا لأنها قد تأتي برئيس جديد ومختلف يغير من حالهم وحال البلاد، بل لما تكشفه من قضايا فساد تظهر إلى العلن في ظل السباق بين الإصلاحيين والمحافظين. ولم يكن مستغربا ما أثير في الأشهر الأخيرة استعدادا لانتخابات 19 مايو بقدر ما بات مقلقا للدائرة المسككة بزمام البلاد. اليوم الإيرانيون أكثر انفتاحا وتمردا والاتفاق النووي الذي تم توقيعه تسبب في وقوع المحظور وفتح أبواب الأمل أمام الإيرانيين الذين لن يسكتوا أمام ما تم تسريبه من قضايا فساد يمكن أن تطيح بكامل النظام.

فلا غرابة في أن يتم تزوير الانتخابات، لصالح الرئيس الذي تقتضيه المرحلة، إما أن يكون محافظا وإما إصلاحيا، المهم أن يكون حافظا لهذا النظام.

وصلت الفضائح نزوتها من خلال التراشق بين الرئيس حسن روحاني ورئيس السلطة القضائية صادق لاريجاني، حيث طالب كل منهما الآخر بكشف حسابات جهازه وسط نهول الإيرانيين من حدة الاتهامات المتبادلة بين أعلى سلطتين في البلاد. وعُرد روحاني عبر صفحته في تويتر كاشفا عن استعداده لكشف حسابات جهاز رئاسة الجمهورية، مطالبا في الوقت نفسه لاريجاني بأن تقوم السلطة القضائية بإجراء مماثل.

وجاء إعلان روحاني ردًا على اتهام رئيس السلطة القضائية رئيس الجمهورية بتلقي الدعم المالي في حملته الانتخابية عام 2013 من بابك زنجاني الذي حكم القضاء الإيراني بإعدامه بعد اتهامه بسرقة أموال تقدر بـ27 مليار دولار من مبيعات النفط الإيراني. ورد أنصار روحاني على هذا الاتهام بتقارير تقول إن الحرس الثوري استخدم زنجاني وعددا من الشخصيات الاقتصادية في تمرير مشاريع فساد نفطي للاتفاق على العقوبات من خلال استخدام شبكة خارج إيران.

وفي خطوة تصعيدية، كشف الإصلاحيون عن وثائق تدين رئيس السلطة القضائية صادق لاريجاني، المقرب من المرشد الأعلى، واسمه من بين المرشحين لخلافته، بتحويل الكفالات المالية إلى حساباته الشخصية.

وكان النائب محمود صادقي أول من أثار رسميا فساد السلطة القضائية في بلاده كاشفا إيداع مبالغ حكومية تقدر بمئات الملايين من الدولارات في حسابات رئيس القضاء الإيراني، وهو التصريح الذي أثار حفيظة لاريجاني وأمر باعتقال النائب رغم حصانته البرلمانية. وقال إن أرصدة هذه الحسابات تبلغ ألف مليار تومان إيراني، أي ما يزيد عن 310 ملايين دولار أميركي تم إيداعها في 63 حسابا. وهذه الأموال هي قيمة الكفالات المالية التي يدفعها المتهمون.

قال باحثون في الشأن الإيراني لـ«العرب» إنه لا يمر يوم إلا وتكشف وسائل الإعلام عن تورط إحدى القيادات الإيرانية أو أبنائهم في قضية فساد مالي أو سرقة تقدر بالمليارات. وأكد كامل البوشوكة أن الفساد في إيران انتشر بشكل سريع، وذكر بما قاله فيروز

طهران - يتوقع وزير الأمن الإيراني السابق حيدر مصلحي أن تشهد إيران اضطرابات خلال مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية. وحذر من أن «هذه المرة ستكون أقوى مما كانت عليه عام 2009»، في إشارة إلى الاحتجاجات على خلفية اتهامات بتزوير الانتخابات لصالح الرئيس السابق محمود أحمددي نجاد.

ووجهت السلطات الإيرانية تحذيرا شديدا للهجرة من مغبة محاولة تكرار أحداث الحركة الخضراء الاحتجاجية التي نفذها إصلاحيون خلال انتخابات عام 2009 الرئاسية. ومرد تحذيرات المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي وقلق المسؤولين ما تم الكشف عنه من فضائح فساد في سياق احتدام السباق الانتخابي.

ويعلم المرشد الأعلى والمسؤولون الإيرانيون أن الوضع اليوم مختلف وخطير، خصوصا وأن المرحلة التي تمر بها البلاد حاسمة بمختلف أوجهها بدءا من صحة خامنئي المتدهورة وصولا إلى الوضع الخارجي المتنازع والنش في قضايا الفساد وقد يزلزل كل ذلك أركان النظام. انهمر في الفترة الأخيرة سيل من التسريبات والتهجمات في قضايا فساد طالت المحسوبين على الرئيس الإيراني حسن روحاني وعلى المسؤولين في أجهزة الدولة التي تخضع لإشراف المرشد الأعلى. ليتبين للإيرانيين أن عددا من المرشحين للرئاسة مورطون بشكل أو بآخر في قضايا فساد.

نجاد يعترف على نفسه

من المفارقات أن الرئيس الإيراني السابق ومرشح الرئاسة الحالي أحمددي نجاد هو من هدد بالكشف عن تلاعب بالانتخابات الرئاسية عام 2009، في حال عدم موافقة مجلس صيانة الدستور الإيراني على أوراق ترشحه للانتخابات المزمع إجراؤها في 19 مايو المقبل.

وذكر موقع أمد نيوز، المقرب من الإصلاحيين، أن نجاد هدد بتسريب تسجيل يظهر أن عدد أصواته الحقيقي هو 16 مليون صوت، وليس 24 مليوناً. وإذا كان رجال الدين يسيطرون على الاقتصاد ورئيس السلطة القضائية متورط في قضايا فساد، وبعصمات كبار المسؤولين في الدولة واضحة على عمليات تلاعب مالي بالملايين من الدولارات،

بغداد - يواجه التحالف السياسي الشيعي أقسى اختبار له منذ 2003، إذ تزداد انقساماته الداخلية حدة كلما اقترب موعد الانتخابات. وتشكل ملفات الحشد الشعبي ومرحلة ما بعد داعش والرؤية إلى مستقبل الحكم جميعها تحديات صعبة تواجهه.

وكان عمار الحكيم رئيس التحالف الوطني الذي يضم القوى السياسية الشيعية العراقية، دعا مؤخرا، إلى اختيار بديل عنه ضمن اتفاق جرى توقيع علىه العام الماضي لجعل رئاسة التحالف دورية بين مكوناته، ولكن الغريب أن الحكيم استعجل هذا الطلب قبل خمسة أشهر من انتهاء فترة رئاسته، فما السبب؟

يجيب عن هذا التساؤل تقرير نشره موقع نقاش، المعني برصد الداخل العراقي، مشيرا إلى أن الحكيم قال إنه أدى واجبه وقلل من الخلافات السياسية الشيعية، ولكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فالخلافات ازدادت حدة وستزداد أكثر خلال الأسابيع المقبلة.

وتعتبر كتلة التحالف الوطني التحالف الشيعي الأوسع والأكبر الذي سيطر على الحكم في العراق منذ عام 2005 بعد أول انتخابات تشريعية جرت بعد سقوط نظام صدام حسين، وتمتلك الآن 178 نائبا ويضم ثلاثة مكونات أساسية هي: ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي (80 نائبا)، والتيار الصدري بزعامة رجل الدين مقتدى الصدر (34 نائبا)، وائتلاف المواطن بزعامة عمار الحكيم (30 نائبا).

ويعد تشكيل الحكومة العراقية الحالية في 2014 انشقق التحالف الوطني إلى فريقين، الأول دعم حيدر العبادي لرئاسة الحكومة والممثل في كل من التيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي وجزء من ائتلاف دولة